العراق بعد 3 أعوام من الغزو الأمريكي: إعادة إعمار... أم مزيد من الدمار؟

البلد صاحب أكبر احتياطي بترول في العالم يعاني من أزمة نفط خانقة... أين ذهبت مليارات الشعب العراقي؟

تنافس سياسي على وزارة النفط وعمليات اغتيال بالبصرة مرتبطة بتهريبه في اطار سرقة منظمة

د. أيمن الهاشمي*

■ كما ان (الاحتلال) و(الحرية) لا يجتمعان، فالاحتلال والنزاهة ايضا على طرفي نقيض، فجميع ما ادعاه الاحتلال في العراق جاء زائفاً، بدءاً من ذرائع الحرب، ومروراً بوعوده وتبريراته لاعماله التي استبدلت ظلما بظلم، ولن يخرج من رحم الاحتلال وحلوله المطروحة، الا وضع يديم مصالح الاحتلال ويغطي على جرائمه، وتجاوزاته على سيادة العراق ومقدراته. ومنذ حلت كارثة غزو العراق، وما نجم عنها من تفكيك وتخريب لدولة العراق، ونهب وتدمير للممتلكات الحكومية أمام أعين الغزاة ورضاهم، ومن ثم تسارع ميليشيات (الأحزاب المناضلة) في نهب ما تبقى من ممتلكات دولة العراق وتهريبها للخارج، والعراق يعيش في محنة الاحتلال ومأساة النهب المنظم لثروات البلاد. أما ما أسموه بـ(إعادة إعمار العراق وتخصيص المليارات من الدولارات من أمريكا ومن الدول المانحة لإعمار العراق) فقد تبين أنها كذبة كبيرة وصفقة سرقة كبرى، إذ حصر توقيع العقود مع شركات أمريكية لها صلة وثيقة بأركان الحكومة الامريكية، ولم ير العراقيون لحد اليوم وبعد 3 سنوات من الاحتلال، شيئا إسمه إعادة إعمار العراق، فالخدمات على حالها السيء، بل من سيء الى أسوأ، والعراق صاحب أكبر احتياطي نفطي في العالم صار يعيش أزمة وقود خانقة لا بنزين ولا نفط ولا كهرباء، وصار يستورد البترول من دول الجوار في صفقات طفح عليها الفساد والشبهات!

أما أموال العراق المحجوزة لدى الأمم المتحدة والبالغة بحدود الـ20 مليار دولار في (ما يسمى صندوق إدارة موارد العراق النفطية) فقد تعرضت لأكبر عملية نصب وفساد من أطراف عديدة، والأمم المتحدة تتكتم على نشر وثائق هذه الفضائح، كما أن سلطة بريمر تصرفت بعوائد البترول وباعته بأثمان بخسة لصالح شركات معينة وإلى حد رحيل بريمر (أو بالأحرى هروبه من العراق) لم تكشف سلطة الاحتلال أية معلومات عن موارد النفط وأين تصرفت بها؟

في تقرير نشرته صحيفة امريكية مؤخرا ان البيت الابيض صرف لحد الآن أكثر من عشرة مليارات دولار لإعادة إعمار العراق؟ فأين صرفت هذه المبالغ؟ كما أن هناك مليارات الدولارات صودرت من بنوك مختلفة في أنحاء العالم بذريعة أنها أرصدة (النظام السابق)... ولكن أين ذهبت هذه المليارات؟ الأخبار المؤكدة من وزارة النفط العراقية أن حصيلة مبيعات النفط العراقي من ايار (مايو) 2003 إلى ايار (مايو) 2004 بلغت (12) مليار دولار لم تتلق الحكومة العراقية الانتقالية منها شيئا. يضاف الى ذلك ملايين الدولارات التي (نهبتها) مليشيات الأحزاب العراقية التي قدمت مع الغزاة من البنك المركزي العراقي وباقي المصارف العراقية، ولا أحد يعلم أين مصيرها، وأين مصير عشرات ألوف السيارات الحكومية التي سيطرت عليها تلك المليشيات ونقلت جزءها الأكبر الى إيران وشمال العراق. لقد تعرض العراق منذ 9 نيسان (ابريل) 2003 ولحد الآن الى أكبر عملية نهب وسطو في التاريخ، والمطلوب من حكومة الدكتور إياد علاوي أن تكون جريئة في كشف كل الحقائق أمام الشعب العراقي وأمام العالم وتقدم المسؤولين عن تلك الجرائم الى العدالة.

منظمة الشفافية الدولية: إعادة إعمار العراق أكبر أكذوبة في التاريخ

مؤخرا أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوى عن (مؤشر مدركات الفساد في العالم لعام 2005)، في 158 دولة، وقد احتل العراق المحتل مرتبة متقدمة بين أكثر البلدان فسادا. الأمر الأكثر خطورة هو ما اشتمله التقرير من إفراد جزء كبير لموضوع (الفساد في العراق في ظل الاحتلال)، وتفشي الفساد في عقود ما تسمى بإعادة إعمار العراق والعقود البترولية.. فقد حذرت منظمة «الشفافية الدولية» في تقريرها السنوي من أن عملية «إعادة إعمار العراق» يمكن أن تتحول إلى «أكبر فضيحة فساد في التاريخ»!!. وقالت المنظمة إن هناك خطوات رئيسية يجب أن تتخذ بصورة عاجلة قبل أن يتحول الفساد المحيط بالعملية إلى وباء لا يمكن التخلص منه. وقال التقرير إن هناك دلائل على وجود «فساد على مستوى عال» في عراق ما بعد الحرب. وحثت المنظمة الدول المانحة وقوات التحالف على أن تكون «أكثر حزما» في التعامل مع تلك الظاهرة. وقالت إن المقاولين الدوليين العاملين في العراق لا يلتزمون بقوانين منع انتشار الفساد، وإن ادارة ريع النفط العراقي يجب أن تكون أكثر شفافية وأن تخضع للمحاسبة. وقال التقرير «إن خطوات جادة يجب أن تتخذ حيال ذلك الموضوع قبل أن تبدأ الأموال الحقيقية في التدفق على العراق»، حيث أن معظم الدول المانحة (أو الواعدة بمنح العراق مساعدات لإعادة الإعمار) تتردد في تقديم الأموال الحقيقية بسبب التخوف من تفشي الفساد الإداري.. وقال التقرير إن العراق فشل في الاستفادة من دروس إعادة الإعمار في كل من كمبوديا والكونغو وأفغانستان. وأضاف التقرير العالمي «أن وجود حكومة ضعيفة وسوق سوداء وميراث من السلطوية تعد توليفة خطيرة جدا بالنسبة لانتعاش الفساد». كما أكد التقرير انتعاش الرشوة على كافة المستويات منذ غزو العراق واعترف بعض المقاولين وبعض موظفي الوزارات بوجود الفساد بين ظهرانيهم. وانتقد التقرير سياسة الولايات المتحدة في منح عقود الاستثمار في العراق، ووصفها بأنها سرية ومنحازة لبعض الشركات الكبرى. وتتفق منظمة الشفافية الدولية مع بعض هيئات الأمم المتحدة مثل الهيئة الاستشارية الدولية للأمم المتحدة التي سبق أن قالت في تقرير لها صدر في كانون الاول (ديسمبر) الماضي إن الولايات المتحدة أعطت عقودا للاستثمار في مجال النفط لشركة «هاليبرتون» وشركات أخرى دون إجراء مناقصة. وكانت الإجراءات التي حاولت الحكومة العراقية بما فيها سن قوانين جديدة قد فشلت في منع انتشار الفساد في العراق. ويؤكد التقرير على استمرار الفساد في العراق، ويقول إنه يهدد التنمية والتقدم في البلاد التي تعاني منه.

2 بالمئة فقط لإعمار العراق !!

أعلن البيت الأبيض أنه صرف 2 % فقط من مبلغ 18,4 مليار دولار الذي رصدته الولايات المتحدة عام 2003 لإعادة إعمار العراق. وأوضح تقرير وضعته أجهزة الموازنة في البيت الأبيض أن 366 مليون دولار صرفت بتاريخ 22 حزيران (يونيو) الماضي من أصل المبلغ الكامل الذي تسلمه «صندوق مساعدة العراق وإعادة إعماره». لكن التقرير اعتبر أن جهود إعادة الإعمار تتقدم. وقال التقرير إن عمليات إعادة الإعمار تعرقلت بسبب استمرار العنف الذي تميز باعتداءات وخطف أجانب. وكان من المفترض أن يستخدم هذا المبلغ لتأهيل القوات المسلحة العراقية وقوات الشرطة والمساعدة في إعادة إعمار البنى التحتية المهدمة أو المتضررة خلال الحرب التي بدأت في آذار (مارس) 2003، وتحسين الخدمات في مجالات الصحة والطاقة والاتصالات. وتوقعت الإدارة الأمريكية في تقرير سابق صرف أكثر من عشرة مليارات دولار حتى الثلاثين من حزيران (يونيو) المنصرم.

ليس في نية أمريكا إعادة إعمار العراق

أما (بول بروغمان) فقد كتب مقالة في «نيويورك تايمز» 2006/1/25 تحت عنوان (سراب إعادة إعمار العراق) قال فيها: «بالرغم من الوعود المتفائلة للإدارة الأمريكية ببذل كافة الجهود لإعادة إعمار العراق ووضع برنامج شبيه بخطة مارشال، إلا أنها ما زالت تتردد في طلب المزيد من المال من أجل استكمال إعمار العراق. والأدهى من ذلك أن المسؤولين الأمريكيين اليوم منكبون، حسب تقرير آخر أوردته «لوس أنجلوس تايمز»، على إسداء النصائح التافهة للعراقيين، حيث صرح المستشار الاقتصادي في السفارة الأمريكية قائلا «إن العالم يتطلب قدرات تنافسية عالية» وأضاف مسؤول آخر «لا عناء، لا ربح» واستطرد أحدهم «لم يكن في نيتنا أبدا إعادة إعمار العراق».

وقد علق وزير الكهرباء العراقي محسن شلاش بأنه لا يعلق آمالا عريضة على المساعدات الأمريكية للنهوض ببلاده، حيث قال «لقد انتهت المساعدات الأمريكية، وهي لم تكن فعالة في كل الأحوال». ونظرا لفشل المسؤولين الأمريكيين في إعادة بناء القطاع النفطي أقر وزير النفط العراقي بأن الحكومة أصبحت عاجزة عن توفير الموارد الضرورية لإقامة محطات توليد الطاقة وإمداد المدن العراقية بحاجياتها من الكهرباء.

بوش يقرر وقف عملية إعادة إعمار العراق

السيد جورج بوش اعلن في خطاب مؤخرا غلق ملف إعادة إعمار العراق، بسبب التكلفة الباهظة لحرب الولايات المتحدة في العراق، وكانت الولايات المتحدة قد وعدت الشعب العراقي وحكوماته الانتقالية عبر مؤتمرات إعادة الاعمار باعادة ما دمرته بأيديها من خلال الحصار والاحتلال واستقدامها الارهاب للاراضي العراقية لمنازلته بعيدا عن أراضيها، ويعتقد السيد بوش وثلة من مستشاريه أنهم استطاعوا من خلال خطابه الاسبوعي أن يرموا الكرة في ملعب الدول المانحة لانها لم تسلم ما يقارب 13 ملياراً الى العراق وجعلوا من ذلك العقبة في مواصلة برنامج الاعمار، في الوقت الذي استأثرت فيه الشركات الامريكية بأغلبية العقود وخاصة شركات «هاليبرتون» التابعة لتشيني نائب الرئيس. وعلى ضوء تلك السياسات ساد التردد وعدم الثقة لدى العديد من الدول المانحة التي فضلت التريث بعدما تكشفت فضائح العقود الوهمية للسيد بريمر التي أخفت أكثر من 18مليار دولار من صندوق العراق الاحتياطي وما تبعها من فضائح للمسؤولين العراقين المتهمين بالفساد والتي تقدر بمليارات الدولارات أيضاً، مستغلين فوضى المحاصصة الطائفية السياسية البغيضة ليجنوا على حساب الشعب العراقي ثروات طائلة من خلال العمولات والتسهيلات والرشاوي والتحايل والسرقات والاعمال الغير مشروعة. وتبين الممارسات اليومية للمحتلين في مختلف الاصعدة والنشاطات السياسية والاقتصادية بأنهم يمارسون النشاطات الطفيلية التي يعتاشون فيها على حساب الام وامال الشعب العراقي ويحاولون جهد الامكان تكريس الطائفية والمحاصصة البغيضة، والذي يقرأ بإمعان الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتعلقة برفع أسعار المحروقات في العراق مقابل جدولة الديون وما سبقها من خصخصة إجبارية لقطاع الدولة وبيع مؤسساته بأثمان زهيدة وغيرها من الاجراءات الاقتصادية التي صبت في تشجيع النشاط الطفيلي للبرجوازية الطفيلية والبروقراطية يفهم بشكل لا يقبل الشك بأنه لا توجد لدى الولايات المتحدة في الوقت الراهن ولا في العشر سنوات المقبلة النية في إعادة إعمار العراق وإعادة البنية التحتية للاقتصاد العراقي المستقل نسبيا، وتظهر التقارير حول الصناعة النفطية العراقية التي تشكل عصب الاقتصاد العراقي بأنها تعاني من تدني للانتاج وإهدار غير معقول بسبب الخسائر التي تقدر بمئات ملايين الدولارات وتظهر الدراسات الاولية المتعلقة بالقطاع النفطي بأنه لم يتوصل الى كمية الانتاج التي كان ينتجها العراق قبل الاحتلال، فأنتج العراق من النفط في كانون الاول (ديسمبر) 2005 كمية متواضعة بلغت 1,9 مليون برميل يوميا في المتوسط وذلك بحسب أحدث تقرير عن البلاد أعدته وكالة معلومات الطاقة الحكومية الامريكية. ويقل هذا المعدل كثيرا عن الرقم المسجل في كانون الثاني (يناير) 2003 وقدره 3,2 مليون برميل قبل الاحتلال. وكما يقل الرقم المسجل في كانون الاول (ديسمبر) كثيرا أيضا عن مستوى الانتاج المسجل قبل الغزو العراقي للكويت واحتلاله لها لمدة 7 أشهر والذي قاد إلى حرب الخليج عام 1991 إذ اقترب حينئذ من 5,3 مليون برميل يوميا.

المتعاقدون الأمريكيون بدأوا يغادرون العراق مع توقف التمويل من واشنطن:

وفي ظل تخبط الإدارة الأمريكية في جهود إعادة الإعمار، فضلا عن قرارها مغادرة العراق والتخلي عن مسؤولياتها، يبدو جليا أن الحكومة الأمريكية لا تمتلك أية خطة استراتيجية، وأن كل ما يهمها هو تحقيق مكاسب سياسية آنية، في الوقت الذي تغوص فيه امريكا والعراق في مستنقع الفشل والفوضى يستعد المتعاقدون الأمريكيون من القطاع الخاص لمغادرة العراق مع نفاد الأموال الأمريكية واستلام الوزارات العراقية لزمام إعادة البناء.

وذكرت صحيفة «واشنطن تايمز» 2006/1/23 أن نائب رئيس شركة «فلور غورب» للشؤون الإستراتيجية كين أوسكار أعلن أن شركته ستصفي أعمالها في العراق قريبا مع أنها لم تحقق ما كانت تطمح إليه، مما سيؤدي إلى تسريح المزيد من العراقيين الذين سينضمون إلى المواطنين العاطلين عن العمل. وطبقا لصحيفة «واشنطن تايمز»، فقد كان يعمل في الشركة العملاقة في مجال الهندسة والبناء ما بين 250 و300 أمريكي في العراق فضلا عن 20 ألف عراقي. أما الآن وبعد أن شارفت أعمال البناء التي تمولها الولايات المتحدة على الانتهاء، فإن عدد العاملين الأمريكيين لدى شركة فلور غورب في العراق قد تراجع إلى 100، إضافة إلى أن آلاف العراقيين بدأوا يفقدون وظائفهم في الشركة. وأشارت الصحيفة أنه من المقرر أن يتم استكمال معظم المشاريع الممولة أمريكيا في العراق مع نهاية العام الحالي، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن المزيد من هذه الأموال سيتم ضخها مجددا. كما أن الوزارات العراقية التي ستتحمل أعباء إعادة البناء تنوي تقديم عقود صغيرة قد لا تحفز الشركات الأمريكية الكبيرة للحصول عليها. ويقول الكولونيل المتقاعد بول هيوز من المعهد الأمريكي للسلام إنه بات من الواضح أن الكونغرس لن يقر أموالا جديدة للعراق وعلى الشركات الكبيرة أن تتطلع إلى مصادر أخرى للتمويل من المجتمع الدولي.

ويقول البنك الدولي إن استعادة البنى التحتية في العراق قد تستلزم 56 مليار دولار، قدمت الولايات المتحدة منها 18,7 ملياراً ذهب معظمها إلى مشاريع محددة.

وتعهدت الدول المانحة الأخرى بتوفير مبلغ 13,5 مليار دولار للعراق، إلا أن عددا قليلا من الدول تنوي الوفاء بتعهداتها مع تزايد حدة العمليات المسلحة وعدم الاستقرار في البلاد.

مفتش إعادة الإعمار يقر بفضائح اختلاسات وهدر أموال عراقية:

المفتش الخاص لاعادة اعمار العراق (SIGRI) جاء في تقريره الأخير معلومات عن فضائح واختلاسات وهدر أموال عراقية، على يد بعض ممثلي سلطة التحالف، وبمشاركة أو بعلم أو بتشجيع أو باغماض العين من جانب سلطات الاحتلال الأمريكية. الصحافة الأمريكية، ثم العديد من وسائل الاعلام الدولية، تناقلت طرائف المسؤول العسكري الأمريكي الذي رافق فريق الملاكمة الأولمبي العراقي الى الفليبين، فأنفق 40 ألف دولار من مخصصات الفريق على موائد القمار، أو الموظف الذي أخفى مليوني دولار، سيولة خالصة، في صندوق أحد المراحيض، أو المتعهد الذي قبض 100 ألف دولار لاعادة تجهيز المسبح الأولمبي، فلم ينجز سوى دهان مضخة المسبح، فقط لا غير، أو ذلك المتعهد الذي أعاد تجهيز مستشفى الهلال الأحمر بمصاعد جديدة، وقبض أكثر من 660 ألف دولار، فهوى أحد المصاعد الى الطابق السفلي وكاد أن يودي بحياة ثلاثة أشخاص... المفتش العام هذا يرفع تقريره الى اثنين من كبار صانعي القرار في الولايات المتحدة، وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، الأمر الذي يعني أنه يمزج الشأن السياسي بالشأن العسكري من جهة، وينتهي بالتالي الى خلاصات وتوصيات ذات طابع استراتيجي بعيد الأثر من جهة ثانية. وكانت هذه ستمر مألوفة عادية على هدي ما يجري من فساد هنا وهناك في العالم شرقاً وغرباً، لولا أن التفاصيل مذهلة في جانبين جوهريين، بين جوانب أخرى أقل اثارة للانتباه: أن الفضائح تلك تدخل، أولاً، في سياقات منهجية منتظمة تجعلها أقرب الى النسق الدائم وليس المظاهر العابرة، وانها ثانياً تتم في شروط احتلال عسكري تمارسه ديمقراطية عريقة يحدث أنها أيضاً القوة الكونية الأعظم، ودائماً تحت شعار تحرير العراق من دكتاتورية العهد البائد.

هنالك، في ميادين الفساد والهدر والنهب هذه، قطاع محدد زاخر بالأسئلة وعلامات الاستفهام، هو عائدات النفط العراقي: أين تذهب؟ ما قيمتها؟ مَن يتحكم بها؟ متى ستوضع في خدمة العراقيين؟ ذلك لأن المعلومات الرسمية، التي توفرت قبل نحو عام من الآن، تقول ان كامل عائدات مبيع النفط والغاز العراقيين، بالاضافة الى مليار دولار اقتُطعت من برنامج النفط مقابل الغذاء، ذهبت الى صندوق تنمية العراق الذي تم انشاؤه قبل أكثر من عام بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483. والقرار ذاك نص على وضع الصندوق في عهدة الاحتلال، بغرض استخدام الأموال على نحو شفاف لتلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي. كذلك نص على أن يعين العراق هيئة محاسبة تتابع أوجه صرف تلك الأموال، بما في ذلك قانونية العقود التي تبرمها سلطات الاحتلال مع مختلف المتعاقدين.

إن هيئة المحاسبة هذه لم تتمكن أبداً من أداء عملها كما ينبغي (وعلى سبيل المثال فقط، لم تفلح في تدقيق عقود الاحتلال مع الشركة العملاقة هاليبرتن، ذات الارتباطات الوثيقة القديمة والمتجددة مع نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني)، وجابهت عشرات العراقيل البيروقراطية. في المقابل، وعلى نقيض مما هو شائع، لم تنفق سلطات الاحتلال سوى 500 مليون دولار من مبلغ الـ 7.18 مليار التي وضعها الكونغرس في تصرف البيت الأبيض بهدف انفاقها في العراق، حسب معلومات صحيفة واشنطن بوست الأمريكية. من جانبها كانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد خفضت المبلغ الى 400 مليون، وأوضحت أن معظم الصرف ذهب لصالح متعاقدين أمريكيين وشركات أمريكية، وهذه لم تشغل أكثر من 15 ألف عامل عراقي!

وفي الجزء الثالث من دراسته الممتازة (المخططات الأمريكية لاستنزاف ثروات العراق وسرقة أمواله: ارقام وحقائق) ، وهو الجزء الذي يفصل القول في طرائق النهب المباشر عن طريق الاستيلاء أو وضع اليد، والتي تبلغ شأو السطو الصريح، يسرد الباحث الاقتصادي العراقي محمد القيسي عشرات الأمثلة المذهلة التي لا يمكن أن تندرج في الخانة المألوفة للفساد المألوف، بينها:

ـ وضع اليد، بقرار مباشر صدر عن البيت الأبيض سنة 2003 أثناء العمليات العسكرية لغزو العراق، على الأموال العراقية المودعة على نحو أو آخر، هنا وهناك في العالم، والتي تقدر بأكثر من 13 مليار دولار. أضيفت الى هذا أموال العراق داخل الولايات المتحدة، البالغة أكثر من ثلاثة مليارات.

ـ بمصادقة من مجلس الأمن الدولي، استولت سلطات الاحتلال الأمريكية على الرصيد المتراكم من اموال برنامج النفط مقابل الغذاء، والتي كانت في حساب العراق حتى آذار (مارس) 2003، بقيمة 21 مليار دولار.

ـ جمعت سلطات الاحتلال سيولات مالية متفرقة، عُثر عليها في القصور الرئاسية والمقرات الخاصة، لا تقل عن ستة مليارات، تُضاف الى أربعة مليارات من الدولارات كانت في المصرف المركزي العراق.

غني عن القول ان هذه الأموال لم تذهب الى خزينة انماء الشعب العراقي أو تطوير الديمقراطية أو بناء المشافي والمدارس ورياض الأطفال والجامعات، بل جرى هدرها لصالح الشركات الأمريكية الكبرى، وشراء الذمم السياسية، وتوزيع الهبات والأعطيات على الأزلام والموالين، أفراداً وقوى سياسية ومذهبية على حد سواء. وكانت الـ BBC قد أجرت تحقيقاً مثيراً حول اختفاء مبلغ 11,300 مليار دولار قبيل ساعات معدودات من مغادرة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر العراق نهائياً، وأشارت تقارير صحفية الى أن المبلغ طار ـ بالمعنى الحرفي للكلمة، وعلى ظهر حوامة عسكرية! ـ الى جهة مجهولة في كردستان العراق، قبل أن يسافر من جديد الى بنك مغمور في سويسرا، كما رجحت صحيفة الـ«فايننشيال تايمز» آنذاك.

العراق ضحية أكبر عملية سرقة لإنتاجه النفطي في التاريخ المعاصر

نقلت صحيفة (الزمان) العراقية في عددها الذي صدر الاحد 2006/3/25 عن (نواب وسياسيين عراقيين) أن إعلان إمكانية العمل في نظام لقياس إنتاج النفط العراقي، خلال العام المقبل أو الذي يليه شكل صدمة كبيرة لنا، موضحين هذه فضيحة كبرى، تعني ببساطة أن 3 سنوات مرت ظلت فيها كميات الإنتاج مجهولة مما فتح الباب على مصاريعه للاختلاس والتهريب، مشددين على أن أول خطوة يتعين على مجلس النواب المقبل القيام بها هي مساءلة جميع المسؤولين عن هذه الفضيحة، موضحين أنها أكبر عملية إنتاج غير شرعي تقف عليها الأمم المتحدة.

من جهتها، قالت مصادر المنظمة الدولية إن العراق الذي يتعرض الى ضغوط دولية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب النفط لم يقم بتحقيقات شفافة بشأن عدم وضع عدادات لقياس الإنتاج النفطي على مدى السنوات الثلاث الماضية، مشيرة الى أن هذه تُعدّ أكبر عملية إنتاج غير مقاس وتصدير غير شرعي، وقدّرت الكميات المهربة بأكثر من نصف مليون برميل يومياً، فيما تحدثت لجان الرقابة الدولية عن أنابيب قام (سياسيون مشاركون في الحكومة) بمدّها الى شواطىء الخليج، لتهريب النفط.

وقال الناطق الإعلامي لوزارة النفط، إن الوزارة طرحت مناقصة لإصلاح وتبديل ونصب عدادات في الجنوب، لكن الشركات المختصة لم تتقدم بعروضها، متذرعة بالظرف الأمني، مضيفاً أن الجانب الأمريكي تعهد بإصلاح ونصب وتبديل العدادات في الجنوب خلال الـ6 أشهر المقبلة، في إطار المنحة الأمريكية لإعمار العراق. ووفق المصدر نفسه، فإن وزارة النفط لا تعمل حالياً بنظام العدادات في الجنوب لعدم كفاءتها، وتعتمد بدلاً من ذلك على نظام الذرعة على ظهر الناقلة.

وأبرز خبراء نفطيون عراقيون، في وقت سابق العيوب الكبيرة التي ينطوي عليها العمل بنظام الذرعة، الذي وصفوه بـ (البدائي)، والمشجع على الفساد.. وقالوا إنه ييسر السبل للاختلاس والتهريب، بتواطؤ ربابنة السفن مع مسؤولين في الوزارة والميناء.

وتدور تساؤلات في الأوساط السياسية العراقية بشأن الجهات التي ذهبت الى جيوبها أموال 3 سنوات من غياب الآليات الرصينة لمعرفة كميات إنتاج النفط بشكل دقيق، في وقت يؤكد فيه خبراء الأمم المتحدة أن هذه أكبر سرقة في التاريخ المعاصر، وأن هذه الحالة لم تمر بها دولة في التاريخ المعاصر ولا أي من دول منظمة أوبك. وقال مسؤول في وزارة النفط، طلب عدم الكشف عن اسمه، للصحفية العراقية نفسها، الشهر الماضي: تساورني شكوك في أن أطرافاً مستفيدة من عمليات التهريب، لها دور في عدم اتخاذ إجراءات جدية للتعجيل بمشروع تطوير العدادات، مشيراً الى أن تأخر المشروع رافقته زيادة مضطردة في عمليات التهريب. وأضاف: هكذا يمكننا تفسير سرقة ميزانية الدولة، وتابع وهكذا يمكن أيضاً تفسير إقصاء كفاءات من الوزارة وتغيير مدير عام سومو، موضحاً أن وزارة النفط هي أكثر الوزارات التي يسعى الفرقاء الى الاستحواذ عليها، واعتاد الوزراء الذين تناوبوا منذ 2003، على تغيير مدير عام (سومو) نظراً لحساسية هذه المؤسسة التي تشرف على تصدير النفط. وقال المسؤول ذاته الآن تقوم لجنة مراقبة أمريكية بالتحري والتثبت، وبخاصة في البصرة، عن كميات تم تصديرها أو بالأحرى تهريبها، تحت إشراف جهات فاعلة في الحياة السياسية العراقية، مضيفاً: ثمة من يربط بين عمليات التهريب وعمليات الاغتيالات في البصرة، إذ أن عدداً من الأشخاص الذين كشفوا عن عمليات تهريب تمت تصفيتهم، ولفت الى أنه على الرغم من أن العراق يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم، إلا أنه يستورد مشتقاته النفطية. وأكد المسؤول النفطي بان عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلد يشجع بعض ضعاف النفوس على التورط في عمليات التهريب.

لاشك أنه ثمن باهظ يدفعه أبناء الرافدين من اجل الديمقراطية...

باهظ حقاً... بل لعله الأبهظ في تاريخ الديمقراطيات جمعاء.

---

* باحث وأكاديمي عراقي